رأي القدس

مصر تساهم في خنق غزة

■ بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ خطوة غير مسبوقة لخنق قطاع غزة، وتشديد الحصار على ابنائه من خلال ارسال اكثر من خمسة الاف جندي من رجال الامن المركزي المعروفين بتدريباتهم التقنية والفنية العالية في قمع الشغب.

المتحدثون باسم هذه الحكومة يقولون ان ارسال هذه القوات هو قرار مصري بهدف حماية المواطنين المصريين على الحدود مع مدينة رفح الفلسطينية في مواجهة اي عدوان اسرائيلي يستهدفهم، خاصة بعد التهديدات الاسرائيلية بقصف ممر صلاح الدين على الحدود بقنابل ذكية لتدمير الانفاق التي تستخدم لتهريب الاسلحة.

تولي قوات مصرية الحفاظ على الامن الوطني المصري وحماية اكثر من عشرين الف مصري يقيمون على الحدود يمكن ان تتعرض ارواحهم للخطر امران لا جدال فيهما. ولكن السؤال هو عن اسباب هذه النخوة المصرية الرسمية المفاجئة، ولماذا لم يتم ارسال هذه القوات قبل عامين او عشرة اعوام مثلا؟

الأمر المؤكد ان الحكومة المصرية ارسلت هذه القوات تنفيذا لاوامر اسرائيلية امريكية، وبتنسيق مسبق مع تل ابيب وواشنطن. فمعاهدة كامب ديفيد للسلام بين مصر واسرائيل التي وقعت برعاية امريكية تمنع مصر من ارسال مثل هذا العدد الضخم من القوات. ويكفي الاشارة الى ان تعديلا وقع على هذه المعاهدة يسمح بارسال مصر 700 جندي الى الحدود المصرية ـ الفلسطينية بعد قرار اسرائيل سحب قواتها من قطاع غزة.

فالمسألة ليست مسألة ازالة الذرائع الاسرائيلية لضرب ممر صلاح الدين مثلما يقول المتحدثون المصريون لتبرير هذه الخطوة، وانما تأكيد هذه الذرائع عمليا، من خلال التسليم بان هناك انفاقا، وعمليات تهريب اسلحة، وتولي قوات الأمن المصرية مهمة القوات الاسرائيلية في اغلاق هذه الانفاق ومنع التهريب.

قطاع غزة يتعرض يوميا لتوغلات اسرائيلية وعمليات اغتيال لنشطائه، تسفر عن قتل العديد من الابرياء. ويكفي الاشارة الى ان 300 فلسطيني استشهدوا منذ أسر الجندي الاسرائيلي جلعاد شليط في تموز (يوليو) الماضي. ولم نشاهد، او غيرنا من المتابعين لهذه التوغلات اليومية، وجود مثل هذه الاسلحة الحديثة والمتطورة التي تقول اسرائيل ان حركة «حماس» هربتها عبر انفاق رفح لاستخدامها ضد الدبابات الاسرائيلية.

الحكومة المصرية اعلنت ان الحدود بين مصر وقطاع غزة باتت حدودا فلسطينية مصرية، واذا كان الحال كذلك فعلا، فلماذا ترضخ هذه الحكومة للاملاءات الاسرائيلية باغلاق معبر رفح المنفذ الوحيد لابناء القطاع، وتعدادهم مليون ونصف المليون نسمة الى العالم الخارجي؟

اسرائيل حولت قطاع غزة الى قفص كبير وتفردت بابنائه قتلا ونسفا وتجويعا، ومن المؤسف ان الحكومة المصرية احكمت اغلاق هذا القفص من جانبها، وتولت مهمة حماية الاسرائيليين من خطر غير موجود، من خلال اذلال الفلسطينيين، وتجويعهم وحرمانهم من حقهم في الدفاع عن انفسهم، ومن الرئة الوحيدة التي يتنفسون من خلالها.

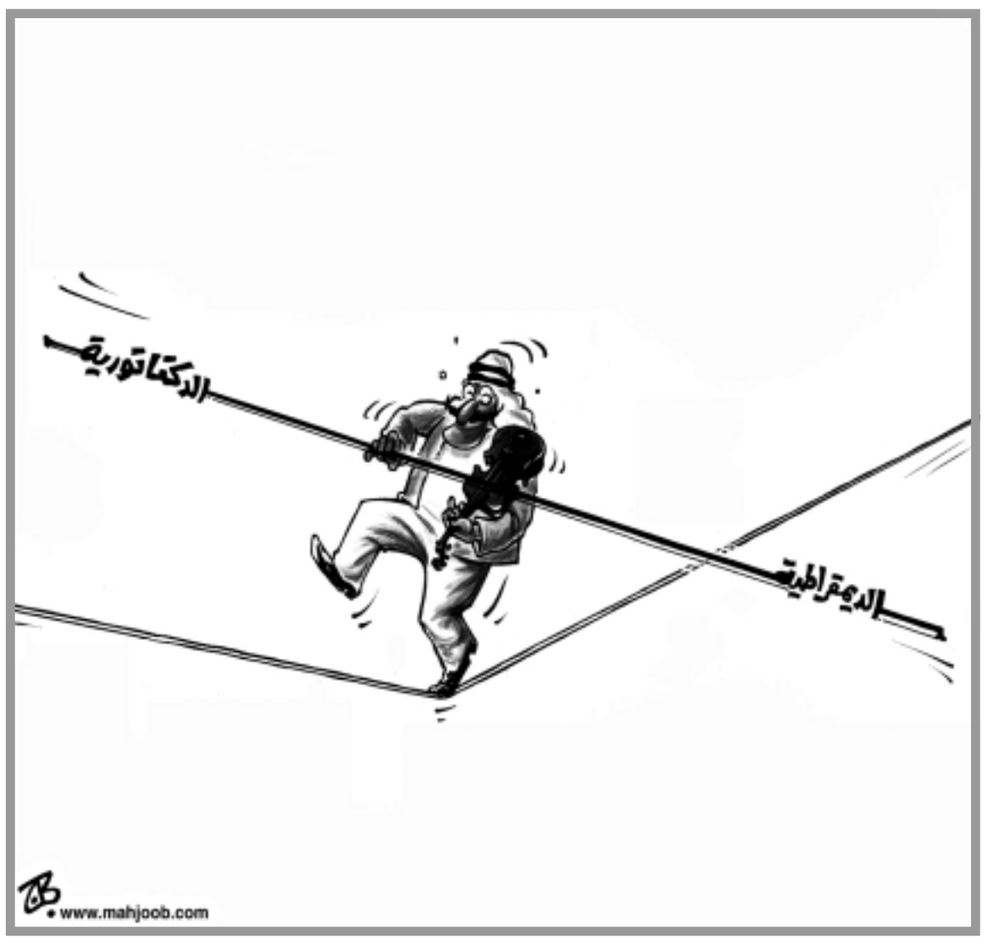

الغرب في أحدث عنصرية «مفهومية»: سلطة الثقافة القاتلة للثقافة؟

مطاع صفدي *

■ ينبغي ألا تشغلنا التحولات السياسية العائمة على سطح العالم الراهن، عن البحث في عمق الصورة قليلاً حيثما يقبع كل من التاريخ والمجتمع والعقل. هذا الثلاثي ليس موضوعاً للفلسفة ومميزاً بها وحدها. إن له سلطته الثقافية التي لا تكتفي بمراقبة الأفكار والتلاعب بها حسب ظروف العملاء السريين الموزعين عادة وراء واجهات الأحداث، بل هي التي تجعل من نفسها ما يشبه الحدث كذلك غير الاستثنائي، بقدر ما هو قرين شبه دائم للحدث الآخر الموصوف بالعادي أو الطارئ المتكرر.

لا تعني سلطة الثقافة أية ممارسات مادّوية مباشرة. وليست متمثلة في مؤسسات قائمة معينة، ولا هي منوطة بفُعلاء يمكن تسميتهم وكشف هوياتهم الاجتماعية أو السياسية.

سلطة الثقافة قد يُعبر عنها أحياناً بالمزاج العام لأنها تعكس جواً نفسياً شاملاً لما يسمى بالفئات المتحركة من المجتمع. غير أن سلطة الثقافة لا تتحدد عبر أحوال عامة خاضعة لمتغيرات شتى في ذاتها، أو من حولها. إن لها طابعاً من الديمومة والتبعثر تارة، والتكثف تارة أخرى، بما يجعل كل محاولة لتأطيرها تحت عنوان جامع مانع كما يقال، نوعاً من الابتسار والاختزال. ذلك أن الخاصية الرئيسية لسلطة الثقافة، هو أنها عاصية على التصنيف، وبالتالي على طرق التحليل والتركيب المعتادة. أي أنها تظل طافحة خارج الحدود، حسب الاصطلاح المنطقي. إنها خارجة عن حكم الوجود، كما عن حكم القيمة. لا يمكن أن تؤشر على مفاعيلها، فتقول هذه هي! ولا أن تربط أياً من مفاعيلها تلك بآل التعريف. في هذه الحالة لن يقع التأشير إلا على أشباح أو أصداء الشيء منها.

لا يمكن القول عن سلطة الثقافة إنها سلطة المعرفة. فالأولى قد تضم الثانية، تكبتها أو تتجاهلها أو تستثمرها، لكنها لن تكون مطابقة لها. هناك من المفكرين من يميل إلى اعتبار سلطة الثقافة هي الأقوى والأفعل لأنها الأقرب إلى ما يسمى عادة بطبائع الأشياء، في حين أن سلطة المعرفة قد تتبع مكتسبات الجماعة التاريخية، والموصوفة بالعلمية، على وجه الخصوص. فقد جرى التوحيد غالباً بين الثقافة والحضارة في اللغات الغربية تحديداً. بينما تظل ثمة فوارق نوعية بين اللفظين في العربية ـ وإنني شخصياً أجد الحفاظ على هذه اللونيات الفارقية فلسفياً، لكن ليس هنا مجال التفصيل فيها ـ.

مثلاً، حين يصرح مثقفون وعلماء أن العنصرية في الغرب تكاد لا تكون انحرافاً اجتماعياً طارئاً، وإنه بالتالي يمكن تصحيحها تربوياً واقتصادياً، بل ربما كانت طبيعة راسخة، فكيف تكون المقاربة السليمة بين هذين القولين أو الحكمين بالأحرى؟ هاهنا قد يفيدنا مفهوم (سلطة الثقافة) في تفسير هذا التلازم المضطرد بين التقدم (الحضاري) والتعصب الإثني أو العرقي. إذ أن التعارض الوجودي لا يمكن فهمه إلا كواحد من دينامية ـ حركية ـ لسلطة الثقافة التي لا يمكنها أن تفصل تماماً بين الأنطولوجي والمعياري. أي أنه ما ان يقوم الشيء حتى يفرض ما هو عليه.

والغرب الذي هو صناعةٌ نفسه كما يعتقد أيديولوجياً، فإنه لم يعد يميز في ذاته، وفي فن هذه الصناعة، ما هو طبيعي فطري فيه، وما صار مكتسباً. هذا الغرب لن يكون سوى نفسه عندما يتعامل مع ذاته أو مع الآخر، كما يتراءى له.

قد لا يكون الغرب قادراً، ولا عازماً على إعادة تكوين ذاته حسبما يطالبه به الآخر. وأنه على الآخر وحده أن يتكيف معه، بالرغم من عدم امتلاكه أصلاً لإمكانية هذا التكيف. فالنتيجة إذن هي إعادة تأكيد مسافات الإقصاء التقليدية، وإضافة مسافات أخرى عليها؛ سوف تحبط فترات التفاؤل السياسوي العارضة، بقابلية التلاقي، ومدّ الجسور الإرادوية الواعية. فالخيبة الجديدة قد تقلب وضع الآخر بالنسبة للغرب، من مجرد كونه مختلفاً، إلى كونه نقيضاً هنا، وفي هذه اللحظة الحاسمة تلعب سلطة الثقافة أبرع أدوارها التضليلية، ولأصحابها أنفسهم. إنها تشتغل بسرعة فائقة على ذخيرة الاختلافات والفوارق اللونية، وتحولها إلى ما يشبه ارتكابات الخطيئة الكبرى. يغدو مرتكب الاختلاف خارجَ القانون أو خارجاً عليه. فعلُ الإقصاء يجد تسويغه الفوري كفعل إدانة. فالمختلف يحمل جريرته في ذاته. والإدانة هي حصيلة استحقاقه! هكذا يبرّئ العنصريُّ دائماً ساحته، ما دامت إدانة الآخر تسبق محاكمته، بل إن إنزال العقاب فيه يسبق كلاً من لحظتي المحاكمة والإدانة معاً. فعلُ الإقصاء لا تهدأ وتيرته إلا إذا أدى إلى فعل الإلغاء.

غير أن سلطة الثقافة هي سيدة أولاً على أصحابها شاؤوا أم أبوا. إنها تسخرهم لقضاء مقاصدها الأركيولوجية وتعزيز ديمومتها تحت متغيرات التاريخ كلها. إنها الوجه الآخر (المتمدّين) لذلك الأقنوم الخام: إرادة البقاء. كأنما إرادة البقاء لا تتسع لكل أحيائها. فلا بد لها من ممارسة قانون الاصطفاء فيما بينهم؛ فيصير البقاء ليس للأقوى، بل للقادر على توظيف قوته تلك بصورة أنجع من سواه. هذه القدرة الأخرى هي ذخيرة الحضارة وكنوزها المجهولة غير القابلة للنفاد، إلا عندما تسيطر سلطة الثقافة على الثقافة نفسها كلياً.

العنصرية ليست خياراً تقبله الحضارة أو ترفضه ساعة تشاء. قد يكون التلازم بينهما مفهومياً وليس مجرد انحراف اجتماعي أو عرض تاريخي. ذلك أن الحضارة هي نتاج أمة لا تستطيع إلا أن تعكس هوية صانعيها، وبطريقة تمييزية غالباً عن سواها. هذا التمييز ينبع عن الاختلاف الذي هو حالة طبيعية، لكنه سريعاً ما يتحول إلى تمايز متعصب للذات طارداً للذات الأخرى. ويحدث هذا خاصةً عندما لا تعود الحضارة المتفوقة قانعة بمكتسباتها الذاتية التي تغذيها مواردها الخاصة. فيتعاظم الانقسام الطبقي داخل مجتمعها، ولا يلقى حلولاً إلا في الانهيار نحو هاوية الاقتتالات الأهلية، أو نقل مطامع الاستثمار الطبقي من ساحته القومية إلى أوسع ساحة عالمية. ما يحتّم قلب صراع التنافس الحضاري بي الأمم إلى صراع الغَلَبة بحسب قانون استئثار القوي بما يَسَعُهُ من خيرات الآخر المستضعف وحرمانه من أبسط حقوقه في تقرير مصيره السياسي والثقافي.

لا حدود لسلطة الثقافة إذن ما دامت الحضارة متمكنة من توظيفها تحت طائلة إرادة البقاء لمجتمعاتها، كما تُصوّرها لها مطامعُها. وإن كانت تأتي ضداً على مصالح المجتمعات الأخرى، وهي لا بد لها أن يكون ذلك هو مؤداها المحسوم. فالحضارة والحرب توأمان. وهما معاً يستظلان بسلطة ثقافوية معينة اسمها الدين أو الإيديولوجيا. لذلك فالعنف مضطر إلى إخفاء وجهه بالكلمات الكبيرة والقيم المطلقة والاعتبارات الإنسانوية الشاملة. لا يجرؤ العنف على التعامل مع ضحاياه، إلا مشفوعة أفعالُه بنقائضها من لغة التبرير والتسويغ الهادفة إلى شرعنة العدوان في عين أصحابه وقومه زوراً ونفاقاً عاماً، وبما يوهم باستحقاق الضحية لما ينزل بها من ظلم وغدر واستباحة.

ذلك ما يمكن أن يعطي بعض تعليل لظاهرة التحول العميق والمخيف الذي راح ينتاب ملامح أساسية ومميزة في الشخصية المفهومية للغرب راهنياً. وفي هذه الحقبة الموصوفة بوعود المدنية الإنسية العادلة، التي كانت تتداولها نُخَب الفكر والإبداع والساسة التاريخيون، حتى كان يُظنُّ أنها ترسخت وتجذرت إلى حد أنها باتت أشبه بتقاليد حداثية لعملية تنوير للمنير مستديم، لا يفتأ يجدد أهدافه، ويعززها أكثر رغماً عن وعثاء السياسوّة الدولية ومبادلها الدموية، عبر ارتكاباتها المستفحلة بحق الإنسانية، وعلى طريق استرداد سلطة الهمجية المطلقة. كأنما العالم أمسى مسوقاً وراء رهانات جنونية على ابتداع نوع من جهنم ملعونة، مقنّعة دائماً ببهارج جنة ضائعة إلى الأبد من حظوظ الإنسان البائس الأخير.

سلطة الثقافة هي سلطة الخداع الذاتي المعمم بقوة الأمر الواقع أولاً، التي تصور لفاعل الإثم المقصود أنه إنما يرعى أحد المثل العليا التي تخص فصيلته الإنسانية وحدها من دون البشر جميعاً. ليس نموذج الأمبطرة المتآمرة، على طريقة بوش ومدرسته من مثقفي الشر المحض، المدعوين بالمحافظين الجدد، سوى أحد الرموز الدموية الفاقعة الدالة على، والمنذرة بارتداد الغرب كله ربما، بما فيه قديمه العريق، القارة العجوز أوروبا، إلى عنصرية التفوق العرقي، بل الثقافوي، وهو الأخطر الذي يرفض تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية مصراً على تأكيد فلسفة الخطأ كطريق وحيد نحو الصواب، وقد أضحى سراباً لا يعرفه أحد.

الأيديولوجيا المعلنة سواء على صعيد نظام الدولة نفسها، أو المنتشرة في الأوساط الاجتماعية المتحركة، ليست هي مجرد حالة طارئة. والمجتمعات المتقدمة نفسها لا يمكنها أن تتابع حياتها اليومية العادية بين أفرادها وفئاتها من دون انتماءاتها إلى أعراف ونظم وقيم تعكس في جملتها أنساقاً أيديولوجية معينة تمنحها بدورها شخصية مفهومية مميزة. إنها تحيا حياة ثقافوية معينة لا تستغني أبداً عن فرض معايير معينة، تقيس بها أحوالها الذاتية، وتدخل بها مع أفرادها من المجتمعات الأخرى في أشكال من المضاهاة المتراوحة إيجاباً أو سلباً، وابتداءً من التنافس على المستوى المدني حتى مستوى الصراع العسكري. فالعدوان الأمريكي المستديم على العرب والإسلام موشح بأسطرات التدين تارة على طريقة بوش وفريقه، وتارةً أخرى بأسطرات الديمقراطية المفروضة بقوة أسلحة التدمير الشامل، حيثما تصير حصيلتها على الأرض إلى مثال الجحيم العراقي. هنالك إذن حزمٌ من الأفكار وراء الكوارث الكبرى. ولكن كل فكرة لا تؤخذ بمنطوقها الحقيقي، لا تُقبل أو تُرفض ببداهيتها الخاصة، بقدر ما يُحال بينها وبين الحقيقة التي تبتكرها أو تقدمها. وغالباً ما تنقلب حقائق الأفكار إلى نقائضها تحت طائلة الاستثمار المسيس والمصلحي.

كل حروب الغرب مشفوعة بالأيديولوجيات. وليست الأيديولوجيا إلا ذلك النوع من الفكر الذي يُجبر على خدمة أغراضها. والجيل الراهن من هذه الحروب التي لم تعد صراعاً بين دول الغرب، بل تحولت ضد العالم الثالث خاصةً بعد أن احتكرتها الأمركة لصالح بقائها وهيمنتها على موارد الثروة عالمياً؛ هذا الجيل من الحروب، المستحدث نسبياً، ربما أمسى محتاجاً أكثر من سابقيه إلى عنصرة الثقافة، إلى توظيفها كأعلى جهاز فكروي مؤسطر، يغذي استراتيجيات الهيمنة ورديفها الطغيان المنظم. مثلاً عندما يتمّ حصرُ الهدف العدواني في الإسلام والمسلمين، فإن الحرب على أفكاره، يتطلب الأمر حينئذ تصنيمها في تأويلات زائفة يجري إسقاطها على هذه الأفكار المستهدفة، وإعادة إنتاجها بغير حمولاتها من حقائقها ومقاصدها الأصلية، بل إنها توضع سريعاً موضع الاتهام والإدانة بجريرة هذه الاسقاطات الأجنبية عنها، والتي تطمس مفاهيمها وظروف نشأتها الخاصة بها.

إن تصنيم الأفكار العامة سواء لدى المدافع أو المهاجم، أو كما صارت إليه صراعات الأمم في ظل العولمة، والأمنية ـ البوليسية ـ منها تحديداً، التي دأبت على احترافها الرئاسة الأمريكية الحالية، هذه العنصرة راحت تنتج أحدث جيل في سلالة العنصرية، المغرقة في القدم من عهد التشكيلات المجتمعية الأولى، والتي قد تكون «العصبية» ـ حسب المفهوم الخلدوني لها ـ إحدى أعلى مراحلها المؤدية، هي عينها إلى نشوء القوميات والأمم الحديثة. فالعنف الإنسانوي اكتشف منذ القديم القدرات السرية الفائقة التي تتمتع بها الأفكار، وخاصة منها الأخلاقوية والخلاصية؛ لكنها حتى لحظة الأمركة الراهنة، كان هذا العنف مقتصراً على استثمار إيحاءات هذا الصنف من الأفكار في نطاق التبرير والتسويغ اللفظوي والتهويمي لإنتاجاته من الأهوال الجماعية، التي رسمت ملامح التاريخ الشامل لمعظم عائلات البشرية. أما عندما تمسي الفكرة نفسها موضوع الاستغلال المباشر لطاقتها البرهانية ـ مع تعليق التنفيذ إلا بما يضادها ـ فإنها تنقلب إلى أخطر سلاح في شبكية العلاقات الدولية. إذ تغدو المجتمعات هي المقصودة وليس دولها فحسب. ما يمنح العدو العدواني وقاحة التجرؤ على عقل المجتمع وكيانه الإنساني.

ليست الحروب الدينية هي العائدة إلى صميم التاريخ العالمي الراهن، بل هو الدين عائد إلى حروب العصر العولمي. لكنه منزاح عن معناه الأصلي إلى (التديّن) الآخر الذي تصير مهمته تصدير الذرائع كلها لاستباحة رصيد الإنسانية عن شرائعها المدنية. إنه الدال العصري الأوضح على سلطة الثقافة التي تنتهي بتحريم الثقافة نفسها وقتلها كما لو لم تكن يوماً علامة الإنسان الفارقة عن توأمه الحيوان.

* مفكر عربي مقيم في باريس

مصداقية كوندوليزا واخواتها... الدولية!

محمد صادق الحسيني

■ تقول كوندوليزا رايس: «ان مجلس الامن الدولي سيفقد مصداقيته اذا لم يقرر فرض عقوبات على ايران...»! طبعا بسبب عدم اذعانها لاملاءات واشنطن وتل ابيب بخصوص النشاط النووي.. الذي لا يزال سلميا حسب كل تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية... ولا خوف او قلق اللهم الا اذا ما استمعنا الى بعض التقارير الاستخباراتية الغربية التي تفيد بامكانية ان يكون ثمة برنامج سري عسكري وراء هذا النشاط العلني تخفي من ورائه ايران اهدافها الحقيقية!

انه استخفاف بالعقول لا مثيل له على مر تاريخ الامبراطوريات.. اذ كيف يمكن للعالم الذي يقال انه بات واعيا وفي اعلى سلم درجات الرقي والادراك ان يسمح لنفسه الاستماع الى مثل هذه التصريحات الامريكية دون تعليق يليق بهذه البجاحة والغطرسة؟!

فاذا كان هذا هو الحال مع ايران، فماذا سيكون وصف حال هذا المجلس الموقر مع الدويلة المدللة لدى واشنطن والحائزة جائزة التمرد على القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن؟! هذا ناهيك عن عدد الحالات التي رفض فيها هذا المجلس الموقر اصدار قرار مناسب بحق التصرفات الاسرائيلية الخارجة على القانون الدولي ودائما بفضل الفيتو الامريكي المدجج بمنطق القوة لا غير!

الانكى من ذلك كله هو انه وكلما طالب العرب او المسلمون او «العالم ثالثيون» بمناقشة ملف الترسانة النووية الاسرائيلية وسائر اسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها تلك الدويلة المدللة! تنبري رايس وغيرها من نظرائها الغربيين بالقول بان اسرائيل غير موقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية N.P.T!

انه عذر اقبح من ذنب... اليس كذلك؟!

اليست هذه دعوة صريحة الى الدول كافة ان انسحبوا من هذه المعاهدة... ثم بامكانكم ان تفعلوا ما تشاءون! وها هي كوريا الشمالية تفعل ذلك! فلماذا اذن انتم غاضبون عليها؟!

ثمة حجة اخرى تتحجج بها رايس ونظراؤها الغربيون وهي ان اسرائيل تشعر بالخطر المحدق بها من كل جانب او بالتالي فانه يحق لها ان تحمي نفسها بالتسلح الوقائي والرادع!

اذا تجاوزنا ان ذلك لم يعد صحيحا ومقبولا بعد ان اجمع جيرانها على موقف عدم الرغبة في شن الحرب عليها ابتداء ناهيك عن القبول بها دولة عادية وطبيعية! الا ان هذه الحجة نفسها لماذا لا تكون صالحة لخصوم اسرائيل التي لا تنفك من توجيه التهديدات لهم، وخصوم امريكا التي ما انفكت تتهمهم بتمثل الشر والشيطان والتهديد بشن الحروب الصليبية المقدسة ضدهم؟!

وها هي كوريا الشمالية تتذرع بذلك وتطالب بالضمانات اللازمة للعودة الى الطاولة السداسية. هذا كما ان واحدة من اهم شروط ايران للبدء بمفاوضات جدية مع واشنطن بالوكالة او بالاصالة هي ان تقدم واشنطن الضمانات الامنية اللازمة بعدم مهاجمة طهران او التدخل بشؤونها الداخلية او العمل على زعزعة استقرارها الداخلي او أمنها القومي فيما واشنطن ترفض مثل تلك الشروط بالمطلق!

لماذا؟! حتى تبقي يدها طليقة في المعادلة الدولية لتلعب الورقة التي تشاء في الوقت الذي تشاء!

اذن... قلق رايس ليس على مصداقية مجلس الامن الدولي... القلق الحقيقي هو على مصداقية واشنطن بعدما دفع المحافظون الجدد بهذه المصداقية الى الحضيض اثر سلسلة الهزائم والنكسات والتعثرات فضلا عن ذهاب ماء الوجه امام عملائها الصغار في كل من العراق وافغانستان واخيرا في لبنان وفلسطين!

ان رايس ستذرف مزيدا من الدموع على مصداقية بلادها من الان فصاعدا بعد ان قررت الكثير من الشعوب الوقوف بوجه بجاحة وغطرسة مغتصبي القرار الدولي والمتشدقين بالمعايير الدولية فقط وفقط عندما يتعلق الامر بواحدة من الدول او القوى الممانعة والمقاومة لاملاءات واشنطن وتل ابيب.

لقد نسيت رايس انها اسقطت حملها «الشرق اوسطي» في حرب تموز ـ آب ضد اللبنانيين وان مجلس الامن الدولي قد مات ودفن الى جانب اطفال قانا في مذبحتها الثانية.

ونسيت كذلك بان مذابح مروحين وعبثا الشعب والغندورية والخيام وبنت جبيل وصور والضاحية كانت بمثابة افران الغاز والهولوكوست الحقيقيتين اللتين اقترفتهما المدللة اسرائيل برعاية وابوة وامومة امريكية كاملة... وبالتالي هناك سقطت مصداقية مجلس الامن الدولي ومعها بالطبع بل وقبلها مصداقية واشنطن وعواصم عالمية كثيرة اخرى!

ان آخر من يحق له ان يتحدث عن مصداقية مجلس الامن الدولي والمؤسسات الدولية هو واشنطن وتل ابيب.

انه نهاية عصر الامبراطوريات المتغطرسة ونهاية عصر التبجح بالمقررات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي.

انها بداية عصر الشعوب التي ستتكلم لغة جديدة هذه المرة لن تفهمها رايس ونظراؤها الغربيون بسهولة وقد يحتاجون الى دورات ليدركوا بعض ما سيسمعون! والى حين ذلك تكون دولتهم العالمية ومجلس امنهم قد تفكك وتبخرت آمالهم بالهيمنة والسيطرة التامة على العالم الى غير رجعة.

النظام السعودي: أمرهم سرٌ بينهم

د. مضاوي الرشيد *

■ مؤخرا اعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز تعديلا للفقرات المتعلقة بحكم ال سعود والتي صدرت في اوائل التسعينات تحت مظلة النظام الاساسي للحكم.

شدد هذا النظام الاساسي على هوية الدولة الاسلامية واحتكامها للشرع ولكنه اكد على احتكار اسرة آل سعود للمناصب العليا في الدولة دون اي تحديد يفصل هذا الاحتكار. ومنذ يوم الجمعة 19 تشرين الاول (اكتوبر) اصبح من الممكن تحديد وتأطير هذا الاحتكار من خلال ما يسمى بهيئة البيعة.

هيئة البيعة هذه بيروقراطية جديدة ابتدعها مستشارو الملك الحالي كغطاء دستوري لما يعرف بمجلس الاسرة. الهيئة مشروع مستقبلي لا يفعل حاليا اذ ان الملك وولي عهده قد استثنيا من التطبيق فليس لهيئة البيعة صلاحية ولا دور في المرحلة الآنية ويبدأ عملها بعد رحيل هؤلاء حسب نص اصدار نظامها. تحتكر مجموعة ابناء عبد العزيز مقاعد الهيئة وكذلك ابناؤهم الذين يمثلون أبا عاجزا او متوفيا ويعتمد هذا التمثيل على من يختاره الملك. كذلك يختار الملك وولي العهد احد ابنائه. كل هذا الاختيار والتعيين يعتمد على الصلاح والكفاءة حسب معايير تغيب عن الجميع ما عدا الأب الذي يختار.

أهم ما في المرسوم الملكي الجديد ما يتعلق بكيفية اختيار ولي العهد. اذ ان الملك يقترح بعض الاسماء ومن ثم بعد التشاور يعرض الامر على الهيئة وبعد التشاور والتوافق يتم تسمية ولي عهد البلاد. وان لم يتم التوصل الى نتيجة عندها يطلب الملك من الهيئة التصويت على مرشح ولي العهد على ان يتم تعينه خلال مدة ثلاثين يوماً.

يحضر نظام هيئة البيعة لمرحلة حرجة ستدخلها السعودية سببها كبر السن للجيل الاول من الامراء اذ انها تنظر لهيئات طبية ومكلفة باصدار تقارير صحية في مدة قصيرة عن حالة الملك وقدرته على ممارسة الحكم وان اقرت اللجنة حالة مرضية دائمة يتم مبايعة ولي العهد ملكا على البلاد. وان مرض الملك وولي العهد معا (وهو امر لا يمكن استبعاده) تقوم هيئة تسمى المجلس المؤقت للحكم بادارة مصالح البلاد والعباد.

وبعد سبعة ايام تقوم الهيئة باختيار الاصلح للحكم من ابناء الملك المؤسس وابناء الابناء.

تنطوي هذه المواد المعدلة من النظام الاساسي السعودي على عدة مرافق تصب كلها في هدف واحد. الا وهو تجنب الصراع المخفي حاليا والذي لا بد له ان يظهر الى العلن يوما ما. تناقضات نظام التوريث السعودي بدأت تظهر واضحة. مشكلة العائلة السعودية اليوم تنبثق من كون التوريث ينتقل من الاخ الى الاخ وليس من الأب الى الابن. وبتعددية الاخوان ومن ثم ابنائهم نجد ان الصراع على السلطة حالة متزامنة مع نظام التوريث كان اول مشهد لها صراع سعود وفيصل في الستينات والذي ادى الى خلع الاول وابنائه جميعا من المناصب الحساسة وقدوم فيصل وتصدر ابنائه هو للمناصب المهمة.

اليوم تعيش الاسرة هذا الهاجس فكل أب قد ربى على الاقل ثلاثة او اربعة من ابنائه على مناصب يعتبرها هؤلاء حقا مقدسا. الهاجس الرئيسي ينطلق من خوف هذه الاسرة ان يعين احد ابناء عبد العزيز الحاليين ابنه في منصب ولي العهد وبذلك تتم النقلة من سلطة الاخوان المجتمعة الحالية الى احد الملوك ومن ثم تحصر الولاية في نسله هو وحده مستثنيا بذلك الاجنحة الاخرى وتتحول هذه الاجنحة الى اجنحة هامشية في المستقبل تماما كما حصل لابناء الملك سعود بعد خلع والدهم.

وبالطبع تشدد الاوامر الملكية الجديدة على مبدأ السرية اذ ان اجتماعات هيئة البيعة بحضور امينها المنسق والمعين من قبل الملك الحالي تبقى خلف الكواليس وهذا هو بيت القصيد. مرة اخرى اثبت النظام السعودي ان حكم البلاد والعباد هو شأن داخلي سري لا يطلع عليه احد سوى الامين العام ومن يتولى ضبط المداولات والاجتماعات من التكنوقراط المقربين جدا في الجوقة الملكية.

هيئة البيعة بدعة جديدة ابتدعها النظام السعودي الذي يدعي انه يمثل الدولة السلفية تارة ودولة التوحيد تارة اخرى. فبعد عقود من الترويج لما يسمى «اهل الحل والعقد» والتظاهر باستشارتهم من مبدأ امرهم شورى بينهم نجد هذا النظام بدلا من ان يتطور في مسيرة الشورى الحقيقية وليس شورى مجالس الامراء قد تراجع الى الوراء من خلال الاعلان عن هيئة سرية تسمى هيئة البيعة.

الدولة السلفية السرية هذه ربما هي اول نمط سلفي نتعرف عليه يحصر ادارة دفة الحكم بعائلة واحدة تصبح هي وحدها «اهل الحل والعقد» فلا فقيه ممثلا يرسل ابنا له ان ضرب في جسده مرض ولا وجهاء مجتمع ولا عالم دين بل ابناء المؤسس وابناؤهم فقط لا غير. تستثني هيئة البيعة هذه هيئة كبار العلماء والمفتي. الدولة السلفية الجديدة نعتمد في مرجعيتها على السلف «الصالح» الوحيد المعترف به الا وهو جوقة ابناء عبد العزيز وأبنائهم.

نتمنى ان تأتي الدولة السلفية بنصوصها لتطلع علينا اذ ان مصطلح السلفية يحدد المرجعية الاولى والاخيرة ويحصرها في النص وفي امثلة جيل قديم. ولكن يبدو ان السلف «الصالح» السعودي الممثل على مقاعد هيئة البيعة هو المرجعية الحقيقية فلا قرآن مقدس ولا سيرة نبوية ولا حتى سيرة صحابة قدامى بل شركة محدودة مرجعيتها مجلس ادارة مغلق يحافظ على لحمته شخص تكنوقراطي قريب ولكنه بعيد نتمنى له اسعد الاوقات في ادارة دفة البدعة الجديدة السرية حيث ستتمخض الجلسات المستقبلية عن مفاجآت كبيرة.

لا نقيم النظام السعودي على اساس معايير غريبة نستوردها من تجارب شعوب اخرى وانما نقيمه حسب خطابه السياسي المعلن والمؤصل في انظمته الاساسية النظام هذا يدعي انه دولة اسلامية ولكن لم يبق من الادعاء هذا سوى المسمى فقط لا غير. تعديلات النظام الاساسي الاخيرة تبين بشكل واضح بعد هذا النظام عن اي نمط يمكن وصفه بانه اسلامي ناهيك عن كونه سلفياً كما يدعي بعض الامراء. اثبت النظام السعودي مرة اخرى انه نظام وراثي عائلي سري يبتدع اجراءات ومراسيم شمولية وخفية تحت مظلة الشعار الديني وهو ابعد ما يكون عن النصوص التي يزعم تقيده بها. وان كان مؤسس المملكة قد اعطى لطلبة العلم بعض الأبهة الشكلية المزيفة الا ان ابناءه واحفاده اليوم يتجاهلون هؤلاء كليا خاصة بعد ان سلطوا عليهم من يطعن بهم وبعلمهم الشرعي والذين هم اولا واخيرا شركاء في صناعة الشركة السعودية المحدودة ومكلفين بحفظها وصيانتها خاصة في المجتمع وعند اطيافه الضعيفة.

ويبقى المجتمع مغيبا كليا فلا مجلس منتخب ولا هيئات مستقلة ولا فعاليات اجتماعية ولا مجالس استشارية تتدخل في حكم البلاد او اختيار ذوي الصلاحية الكفاءة وتبقى معايير هذه الكفاءة سرا محصنا فوق قدرة المجتمع على الفهم والاستيعاب.

الطريق المسدود والذي تحاول هيئة البيعة فتحه يفسر حالة الشلل التامة التي رافقت شعارات الاصلاح التي طبل لها الكثير والتي اعتبرت وقفة مميزة ستنتشل البلاد من الركود الذي رافق السنوات الاخيرة للعصر البائد ولكن يبدو ان الركود وصمة سعودية مستمرة. النظام السعودي مشغول ليس بالاصلاح السياسي الحقيقي الذي يضمن نقلة نوعية من الاستبداد والشمولية الى الانفتاح والمشاركة السياسية بل هو مشغول بكيفية توزيع الارث والمحاصصة في شركة مغلقة وليس ملكية دستورية كما حلم البعض. نظام هيئة البيعة الجديد ليس الا سلفية تستند على نصوص ربما منها «أمرهم سر بينهم» ومرجعيتها نظام الشركات الاسرية الخاصة والمحدودة.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN